الدين والدولة في الإسلام

إعداد

أيمن عبد العزيز عبد السلام

تحقيق ومراجعة

د. هاني علي جواس

أستاذ مساعد بكلية دار العلوم

أستاذ مشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م

كل الحقوق محفوظة

الاتجاهات الثقافية للنشر والتوزيع

٥ شارع الشيخ سعيد متفرع من شارع بشتيل- المنيرة الغربية
تليفون/ ٠١٤٣١٤٤٤٥٤ - ٠١٠٩١٣٢٣٩٠

رقم الإيداع:
٢٠١٢/٤٩٤٢
الترقيم الدولي:
ISBN 978- 977- 5099- 04- 4

الملاك
Leader ليدر
٠١٢٢٢٣٤٠٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي اختار الإسلام ديناً، فقال عز وجل: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (آل عمران: ١٩). وتبرأ ممن لا يقبله لنفسه منهاجاً ودستوراً، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥). سبحانه أنزل الإسلام مكتملاً، فقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣). وجعله للدنيا والآخرة مفصّلاً، قال سبحانه: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (الأنعام:١١٤). ولاختياره وإكماله وتفصيله ألزم عباده اتّباع شرعته، وقرن بين نفي الإيمان عنهم وعدم تحكيمهم إياه، فقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥).

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وإمام المتقين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، الذي قال: «تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي». صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه وسلك دربه إلى يوم الدين.. وبعد :

فإن كتاب (الإسلام دين ودولة) محاولة جديدة - بعد محاولات كثيرة سبقته - لإقناع الناس - كل الناس - بأن الإسلام هو دين الله الذي أنزله مكتملاً. شرع فيه ما شرعه لأمم سلفت: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ (الشورى: ١٣)، وأن شرع الله تعالى لما كان مجرياً في أمم سبقت، وأن خلاصة المشاهد القرآنية والحديث الشريف أفضت إلى نتيجة واحدة هي: من تمسك بشرع الله وأقامه فقد نجا، ومن عانده وتكبر عليه فقد هوى، فإن سنة الله تعالى سائرة إلى يوم القيامة - علينا وعلى من بعدنا - لا تتخلف: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: ٦٢).

وهذا الإقناع الذي يقدمه الكتاب يقوم على تفصيلات لا على عموميات، وعلى حقائق لا على توهمات، هذه التفصيلات والحقائق العلمية يقدمها باحث جاد، عكف خمس سنوات -أو يزيد- في محراب العلم، يقرأ ويناقش، ويأخذ ويرد، ويصف ويحلل، بروح موضوعية نبعت من محاولة ذاتية لفهم الإسلام، وفهم أهم خصائصه وهي الشمولية، هذه الخصيصة التي تجعل من الإسلام ديناً قابلاً للحياة، بل وقابلاً أن يقدم للناس الحياة السعيدة الكريمة الحرة التي تطمح إليها نفوس البشرية جمعاء.

يقسم الباحث خطته على بابين، يندرج تحت كل منهما عدة فصول، أما الباب الأول فيتناول نظام الحكم في الإسلام، وفيه عدة فصول مهمة تصب في تفصيل هذا الباب، منها أهمية الدولة في الإسلام، وفكرة الإمامة وشروطها، وطرق اختيارها، ومدتها، وواجباتها، وحقوقها، وعزل الإمام، ويختم هذا الباب بالحديث عن الخلافة الراشدة كنموذج للحكم الإسلامي.

وفي الباب الثاني يتناول أساسيات الدولة المسلمة، وتحته عدة فصول منطلقها الأحكام الشرعية وما يندرج تحتها من تفصيلات هي الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والقضاء العادل، والشورى.

ويختم الباحث كتابه بالحديث عن مفهومي الديمقراطية، وعلاقتها بالشورى الإسلامية، والعلمانية وأثرها في تعطيل العمل بالأحكام الشرعية.

والكتاب يقوم على عدة مصادر رئيسة تناولت شيئاً من هذا البحث بالدراسة، استطاع الباحث أن يستوعبها، وأن يفيد منها على هذا النحو الذي بين أيدينا، دون أن تذوب شخصيته العلمية فيما سبقه من أبحاث.

ولقد أفضت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، تضاف إلى نتائج الأبحاث التي سبقت في هذا الموضوع، وإن أبرز ما توصل إليه الكتاب من نتائج هي أن الإسلام دين ودولة، دين يضمن عدم انحراف الحاكم عن المسار والهدف الذين وضعهما الله له، فينأى به عن الوقوع في هوة الاستبداد وما يتبعها من ظلم، وفساد، وهوى. وهو دولةٌ لأن كثيراً من أمور الدين لا تتحقق إلا في وجود الدولة، فالجهاد، وحماية الدين والأرض والعرض وغير ذلك من أمور لا تتأتى إلا بوجود حاكم وحكومة تدير شؤون الدولة.

كما تفضي الدراسة إلى أن الخلافة والإمامة والرئاسة ما هي إلا عقد طرفاه الأمة-وهي المقدَّمة- والإمام الذي يلتزم بالقيام بواجبه من حماية الدين ورعاية مصالح الأمة، والعدل بين أفرادها، والتزام الشورى، على أن تلتزم الأمة في مقابل هذا بطاعة الحاكم والنصيحة له ومعاونته على أداء مهامه التي أوكلتها إليه.

إن الدراسة في مجملها ترد على الإدعاء الزائف والإرجاف الباطل من قبل أعداء الإسلام والمسلمين وممن على شاكلتهم ممن ينتسبون-زوراً- للإسلام، ممن يدعون الآن بالعلمانيين، والليبراليين، والشيوعيين، ومن لف لفهم، أن الإسلام دين لا دولة، وأن الدولة الحديثة يجب -عندهم-أن تقوم على مبادئ وتصورات بشرية حديثة، وأن الإسلام-في زعمهم- يجب أن يقبع أسيراً في المسجد، يختزلونه في العبادات، بل وفي الصلاة منها، دون أن يفهموا أو أن يحاولوا فهم أن الإسلام دين تشريع، وأن المشرع هو الله، وأن الله حي باقٍ لا يموت، سبحانه، وأن الحي جعل أحكاماً ضابطة لحركة العباد، وأن السنة المطهرة فصلت المجمَل من هذه الأحكام، بل وفتحت باباً واسعاً للاجتهاد فيما يستجد من مصالح الأمة، لقوله صلى الله عليه وسلم: (أنتم أعلم بأمور دنياكم). فما وافق من هذا الاجتهاد كلامَ الله وسنته قبلته الأمة وأخذت به، وما خالف كلام الله وسنة رسوله ردته، وأخذت بما هُو أولى بالاتباع منه.

الله تعالى أسأل أن يتقبل هذا العمل من صاحبه، وأن يثقل به ميزانه، وأن يتقبله منه خالصاً لوجهه الكريم، مبرأ من الرياء والشهرة والجاه، وأن ينفع به العباد، ويصلح به البلاد، إنه ولي ذلك والقادر عليه. نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. هـاني علي حـواس

أستاذ مساعد بكلية دار العلـوم

أستاذ مشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة المؤلف

إن الغاية التي ترمي إليها رسالة الإسلام هي تزكية الأنفس وتطهيرها عن طريق المعرفة بالله وعبادته وتدعيم الروابط الإنسانية وإقامتها على أساس من الحب والرحمة والإخاء والمساواة والعدل وبذلك يسعد الإنسان في الدنيا والآخرة.

وإن نشر العدل والرحمة بين الناس هو من أوجب واجبات البشر عامة وحكامهم خاصة ولقد أمرنا الله بذلك في قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ النساء : ٥٨ .

ولقد بين القرآن للناس في كل أمورهم هديا وأحكاما ، ومنها أمور الحكم والسياسة التي هي من أهم أمور المجتمعات البشرية ، فيها توضع نظم معيشتهم، وبها ينظم قضاؤهم ، وتقسم فيها الأموال بينهم ، كما توضع فيها القوانين التي تسير معايشهم ، بحيث أصبح للحاكم دور كبير على شعبه حتى قال بعض السلف : (الناس على دين ملوكهم) .

ولقد تطور دور الحكام في هذا العصر بصورة أكبر كثيرا مما كان عليه في العصور الماضية التي لم يكن يزيد دوره فيها عن حماية الأمن الداخلي والدفاع عن الدولة من الأخطار الخارجية وجمع الضرائب،أما في عصرنا هذا فقد أصبح الحكام يتحكمون أيضا في تنظيم أمور التعليم والسيطرة على وسائل الإعلام والتوجيه والتثقيف ورسم السياسات الاقتصادية واستغلال الثروات

الأرضية ووضع القوانين التي تحكم حياة الناس كلها لذلك كان من الضروري أن يكون تسيير هذه الأمور كلها يتم حسب نظام محكم عادل وليس هناك أفضل من حكم الله ونظامه وشرعه الذي شرعه لعباده ، وما كان الله ليترك الناس والحكام يسيرون هذه الأمور المؤثرة في حياتهم دون توجيه ولا أمر، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

ولقد طبق المسلمون الأوائل الأوامر الربانية في مجال الحكم فسعدوا وسادوا بالعدل والحكمة.

وحري بنا في هذا العصر أن نسير على هديهم ونقتفي أثرهم ولن تصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

ولقد انتشرت في هذا العصر مقولات كثيرة نشرها المتأثرون بالفكر الغربي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة وإلى فصل الدين عن السياسة وإلى فصل الدين عن الحياة بدعوى أن أوروبا لم تتقدم إلا بعد أن فصلت الدين عن الدولة. وهو قول باطل فالقياس خاطئ تماما بين المسيحية والإسلام، فالمسلمون عاشوا أزهى عصورهم حينما طبقوا دينهم وحكموا شريعة ربهم أما أوروبا فقد عاشت في عصور الظلام حينما سيطر القساوسة والكهان على أمور الحكم و تدخلوا فيه ، كذلك فإن الإسلام يدعو إلى العلم والبحث في آفاق المعرفة ، بينما كان الكهان والقساوسة الغربيون يحاربون العلماء ويفتون في أمور العلم فتاوى ضالة وينصبون محاكم التفتيش لمن يخالفهم من العلماء حيث قد أفتى بعض الباباوات-بكفر العالم نيوتن وجاليليو ، وأعدموا العالم كوبر نيكس وغيره.

لذلك كان لزاما على كل عالم وداعية مسلم أن يبين حقائق الإسلام ويجليها في كل أمر من أمور الحياة ومنها جانب الحكم والسياسة. ولقد صنف علماء

المسلمون الأوائل كتبا في أمور الحكم والسياسة حتى ظهر علم كامل سمي علم السياسة الشرعية حيث يبين واجبات الحاكم ، وطريقة اختياره ، ومحاسبته ، وغير ذلك من الأمور الخاصة بالحكم ، إلا أن المؤلفات في هذا المجال كانت أقل من غيره من مجالات العلوم الدينية .. ومع ذلك فقد استطاع العلماء أن يوفروا لنا ذخيرة كبيرة من الكتب في هذا المجال تغطي كافة ما في أمور الحكم من مسائل وأحكام ، وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد من يخرج لنا في هذا العصر يدعي أنه لابد من فصل الدين عن السياسة والحياة ، وحصره في المساجد ودور العبادة ، وهي ضلالة مستوردة إن انطبقت على الأديان الأخرى فلا تنطبق على دين الإسلام الحق ، الدين الخاتم المنزل من عند الله والمحفوظ من التحريف والتبديل.

ولقد جاءت فكرة هذا البحث حينما استمعت إلى بعض المتحدثين في برنامج تلفازي يقول إنه بحث في المكتبات على كتب تتحدث عن النظام السياسي في الإسلام فلم يعثر عليها ، ولما كان الأمر فيه شيئ من الحقيقة حيث تقل الكتب التي تتحدث في أمور السياسة الشرعية لذلك وضعت هذا المؤلف المختصر لشرح مبادئ في النظام السياسي الإسلامي.

ولقد تأكد لي من خلال هذا البحث أن في الإسلام قيما ونظما أفضل وأعظم من القيم المستوردة في مجال الحكم والسياسة كما في غيرها من النظم ، ولكن الكثير من علماء المسلمين لم يعطوا هذا الجانب حقه في دروسهم وتعليمهم ونشرهم لهذا العلم بين الناس ، كما أن هذا الجانب من الإسلام لم يحظ بالعرض أو البيان في دور العلم ووسائل التعليم حتى عم الجهل به بين كثير من المعاصرين وظن أغلبهم أن أفضل ما جاء في هذه النظم هو ما جاءت

به الحضارة الغربية ، وما نتج هذا إلا عن جهلهم بحقائق دينهم وقيمه العالية التي لو طبقوها لسادوا العالم كما ساد سلفنا الصالح.

ولقد أردت في هذا المؤلف المختصر أن أقدم بعض المعلومات عن الأمور السياسية من الناحية الشرعية وما قاله الفقهاء فيها ، بحيث يمكن للقارئ أن يحصل على فكرة عامة عن النظام السياسي في الإسلام ، وحاولت كذلك الرد على مقولات بعض العلمانيين اللادينيين حول تطبيق الشريعة الإسلامية.

وإنني أدعو الله أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع ابتغاء الأجر والمثوبة منه جل وعلا والله الهادي إلى سواء السبيل.

■ ■ ■

تمهيد

مفهوم السياسة الشرعية

(ينصرف المفهوم اللغوي للفظ (سياسة) إلى ما يقوم به الحاكم من أعمال وإجراءات وما ينفذه من أوامر ونواهي تجاه الرعية. يقول الفيروز أبادي (سست الرعية : أمرتها ونهيتها) (القاموس المحيط – مادة ساس).

وقد استخدم الفكر الإسلامي مصطلح (السياسة الشرعية) للدلالة على الأحكام والأوامر الإسلامية التي تنظم عمل الحكام في مجال السياسة.

قال ابن عقيل : (السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي) (ابن القيم – الطرق الحكمية).

وقال ابن فرحون : (السياسة نوعان : ظالمة تحرمها الشريعة ، وعادلة توجب المصير إليها و الاعتماد عليها في إظهار الحق ، وهي باب واسع تضل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام وإهمالها يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويجرئ أهل الفساد ، والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم ويوجب سفك الدماء وأخذ الأموال بغير حق) (تبصرة الأحكام لابن فرحون).

وقال ابن القيم : (فلا يقال إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل موافقة لما جاء به ، بل هي جزء من أجزائه ، ونحن نسميها سياسة تبعا لمصطلحكم ، وإنما هي عدل الله ورسوله).

وقال ابن عابدين : (السياسة استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة) .

وعلم السياسة الشرعية من العلوم الإسلامية المعروفة ، وهناك مؤلفات عديدة في هذا المجال كان من أشهرها وأقدمها كتاب (الأحكام السلطانية) للموارديّ وبعض مؤلفات ابن تيمية وابنُ القيِّم وغيرهما.

وإذا كانت المؤلفات في هذا المجال قليلة قياسا بغيرها من مجالات الفكر الإسلامي فذلك يرجع إلى سببين رئيسيين هما :

١- ثبات النظام السياسي الإسلامي خلال عقود طويلة على نظام الخلافة الاسلامية الذي كان النظام الأساسي للدولة الإسلامية منذ فجر الاسلام وحتى أوائل القرن العشرين الميلادي مما جعل الأحكام المتعلقة بذلك محدودة ومعروفة ولا تحتاج إلى كثرة التأليف والاجتهاد لمعرفتها ودراستها.

٢- إحجام كثير من الفقهاء على التأليف في هذه المجالات نظرا لإمكانية تعرضهم لبطش الحكام خاصة بعد انحراف كثير من الحكام عن الطريقة الإسلامية المثالية التي سار عليها الخلفاء الراشدون الأوائل في بداية الخلافة الإسلامية.

وفي العصر الحالي تغيرت الظروف السياسية للعالم الإسلامي كثيرا وظهرت وقائع وحوادث كثيرة تتطلب اجتهادات جديدة مستنبطة من الكتاب والسنة لتوضيح رأي الإسلام في هذه الأمور ، ومع ذلك فإنني أرى أن المؤلفات والاجتهادات الموجودة في هذا المجال أقل مما يحتاجه المسلمون لتوعيتهم وتبصيرهم خاصة مع إحجام الكثير من الأئمة والخطباء الرسميين عن الخوض في الأمور السياسية مع أهميتها وتأثيرها الكبير على مصائر الشعوب .

لذلك قمت بعمل هذا المؤلف المتواضع الذي جمعت مادته من أكثر من أربعين مرجعا إسلاميا راجيا من الله أن يغفر ذنبي وأن يجعل في هذا المؤلف النفع والخير للإسلام وأهله.

الباب الأول

نظام الحكم في الإسلام

الباب الأول

نظام الحكم في الإسلام

الفصل الأول

أهمية الدولة في الإسلام

حينما بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم إلى البشر بدأ الناس يدخلون في دين الله ويتركون ما كانت عليه البشرية من الشرك والضلال والزيغ ، ولكن قوى الشرك لم تترك للناس حرية الاختيار لعقائدهم بل عملت على فتنة الناس وإيذاء المؤمنين ومحاولة إجبارهم على ترك هذا الدين الحنيف ، وعملت على بث الأكاذيب ضد الإسلام ورسول الإسلام ، ووقفت سدا منيعا في الصد عن سبيل الله ومحاولة إطفاء نور الإسلام ، واتخذت في سبيل ذلك كل ما تستطيعه من الإيذاء والتعذيب والتنكيل بالمسلمين ، ووصلت ذروة ذلك في محاولة قتل الرسول صلى الله عليه وسلم وأتباعه. وأمر الله رسوله بالهجرة من مكة إلى المدينة وبذلك قامت للإسلام دولته في المدينة المنورة مكونة من الأنصار من أهل المدينة والمهاجرين من أهل مكة وتحالف معهم اليهود المقيمون بالمدينة وعقد معهم الرسول معاهدة المدينة على حسن الجوار والتعاهد على حماية المدينة ممن يحاول غزوها.

ولكن المشركين لم يتركوا دولة الإسلام الناشئة وقاموا بمحاولات لغزوها والقضاء عليها ، وكان أخطر هذه المعارك غزوة الخندق حينما تحالف مشركو

العرب مع اليهود لغزو المدينة ولكن الله ردهم على أعقابهم وحمى الله المدينة من شرهم.

وتمكن المسلمون بعد ذلك من أخذ زمام المبادرة حتى اضطر المشركون إلى الدخول معهم في صلح الحديبية وبدأ بعدها الإسلام ينتشر بقوة بين قبائل العرب ، ثم تم طرد قبائل اليهود من المدينة لغدرهم وخيانتهم وبعد ذلك تم فتح مكة وبعدها دخلت قبائل العرب كلها في الإسلام ، وأصبحت دولة الإسلام تشمل جزيرة العرب كلها تحت قيادة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقام الرسول صلى الله عليه وسلم بإرسال كتب إلى الملوك والزعماء في الدول المجاورة يدعوهم فيها إلى الدخول في الإسلام وألا يمنعوا أحدا من رعاياهم من الدخول فيه ، فأرسل إلى كسرى زعيم الفرس فغضب ومزق كتاب رسول الله فدعا عليه الرسول فمزق الله ملكه شر ممزق ، كما أرسل الرسول كتابا إلى هرقل زعيم الروم فلم يكن رده حسنا ، كما أرسل إلى النجاشي زعيم الأحباش فرد ردا حسنا وكذلك فعل المقوقس كبير القبط.

وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وتولى أبو بكر الخلافة تمكن المسلمون من إعادة توحيد الجزيرة العربية بعد القضاء على المرتدين وانهاء تمرد مانعي الزكاة.

وكانت دولتي الفرس والروم وقتها – وهما القوتان العظميان في هذا الزمان – ترقب هذه التطورات الجديدة في جزيرة العرب فبادرت بمحاولة القضاء على الدولة الجديدة وتحرشت جيوشها بحدود جزيرة العرب ومن هنا انتدب الخليفة أبو بكر قبائل العرب لرد هذا العدوان ، وبدأت الفتوحات الكبرى التي تمكن في نهايتها المسلمون من القضاء على دولة الفرس وفتح ما لديها

من البلاد ، وكذلك تمكنوا من هزيمة الروم وطردهم من الشام ومصر وشمال أفريقيا.

وتوالت الفتوحات حتى أصبحت دولة الإسلام تمتد من حدود الصين شرقا إلى ساحل بحر الظلمات (الأطلسي) غربا ودخل معظم سكان هذه البلاد في الإسلام عن رضا وحب واختيار.

واستمرت دولة الإسلام قائمة منذ ذلك الوقت موحدة متصلة يحكمها الخلفاء مطبقين شريعة الإسلام تطبيقا كاملا كما حدث أيام الخلفاء الراشدين، أو تطبيقا به بعض القصور والانحراف كما حدث في العصور التالية ، حتى وصل المسلمون في عهودهم الأخيرة إلى وضع انتشر فيه الاستبداد وانتشرت فيه الخرافات والبدع ، وزعم فيه البعض أن باب الاجتهاد قد أغلق ، كما قعد فيه المسلمون عن طلب العلم وتطوير معارفهم في مجال الطبيعة والعلوم الحديثة بعد أن كانوا مصدر العلم والمعرفة للبشرية كلها في عصورهم السابقة.

وترتب على ذلك تعرض المسلمين لهزائم متوالية انتهت بوقوع بلادهم تحت الاستعمار وإلغاء الخلافة الإسلامية وإحلال القوانين الوضعية محل الشريعة الإسلامية وتقسيم بلادهم إلى أكثر من أربعين دولة تتميز في معظمها بالتبعية الاقتصادية والتخلف العلمي والتقني والاستبداد السياسي.

ولم يكتف الاستعمار بتغيير البنية القانونية والثقافية للمجتمعات المسلمة، بل حاول أتباعه من المستشرقين وتلاميذهم من ضحايا الغزو الفكري إقناع المسلمين بعدم جدوى التفكير بالعودة إلى الوحدة تحت راية الإسلام مرة أخرى، ونشروا سمومهم الخبيثة التي تزعم أن الإسلام ليس سوى دين روحي وأنه يجب فصل الدين عن الدولة لأن ذلك هو سبيل المسلمين الوحيد للتقدم ، ومحاولين

التعمية على تاريخ المسلمين الطويل الذي كانت دولة الإسلام فيه قائمة موحدة تحت راية الشريعة الإسلامية لمدة ثلاثة عشر قرنا متصلة.

ومع تمكن معظم البلاد الإسلامية من التحرر من الاستعمار منذ قرابة سبعين عاما فإن على المسلمين واجبات كثيرة تتمثل في القضاء على ما تركه الاستعمار وما أرساه من نظم في مجالات الثقافة والتعليم والتشريع ، والقضاء على الاستبداد السياسي والعودة إلى الله وتطبيق شريعته وبذلك تنطلق الأمة للقضاء على أزماتها الاقتصادية وعلى التخلف العلمي والتقني وأخذ مكانتها اللائقة بها في مسيرة البشرية.

■ الاسلام دين ودولة :

في أواخر أيام الدولة العثمانية حدث التقاعس عن القيام بواجب الاهتمام بالبحث العلمي والاهتمام بالصناعة والتقنية وصاحب ذلك انحراف عن الالتزام بالشريعة الإسلامية حيث تم إحلال القوانين الوضعية محل الشريعة الإسلامية ، واهتم قادة الدولة العثمانية الجدد من حزب الاتحاد والترقي بإذكاء روح العنصرية للوطنية التركية على حساب روح الوحدة الإسلامية التي جمعت المسلمين ثلاثة عشر قرنا تحت راية الخلافة. وحدث نتيجة لذلك حدوث جفوة بين العرب والترك ، ولما وقعت الحرب العالمية الأولى انهزم فيها الأتراك ووقعت معظم بلاد العرب تحت نير الاحتلال الأجنبي وقسمت بلادهم بين المستعمرين.

وعندما خرجت تركيا مهزومة من الحرب العالمية الأولى دارت مفاوضات طويلة بينها وبين بريطانيا ، وفي مؤتمر لوزان وضع رئيس الوفد الانكليزي

(كرزون) أربعة شروط للاعتراف بتركيا :

١- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما.

٢- طرد الخليفة خارج الحدود.

٣- مصادرة أموال الخليفة.

٤- إعلان علمانية الدولة.

وقد علق نجاح المؤتمر على تحقيق هذه الشروط ، وقد طبق حكام تركيا هذه الشروط بأمانة رضيها الشيطان وأغضبت الرحمن.

ولم تنسحب بريطانيا من تركيا حتى تحققت تلك الشروط. وعندما احتجت المعارضة في مجلس العموم البريطاني على (كرزون) لاعترافه بتركيا أجاب : (إن القضية التركية قد قضي عليها ، ولن تقوم لها قائمة ، لأننا قضينا على القوة المعنوية فيها وهي الخلافة الإسلامية) . [١]

وبعد إعلان كمال أتاتورك قراراته الجائرة التي من أهمها : إلغاء الخلافة الإسلامية ، وطرد الخليفة ، ومنع الأذان والتحدث باللغة العربية ، وكتابة القرآن باللغة التركية ، وحل الجمعيات الإسلامية وحظر أنشطتها ، ومنع التعليم الديني وغير ذلك من قراراته التي تهدف إلى اقتلاع القرآن والإسلام من تركيا ، فثار العالم الإسلامي لذلك ، فهذه هي المرة الأولى التي يصبح المسلمون فيها بدون خليفة ، وحدثت مظاهرات شعبية ومؤتمرات في شتى أنحاء العالم الإسلامي لتناقش الوضع الخطير الذي صار إليه المسلمون. وتقدم بعض الزعماء مثل الشريف حسين لتقديم أنفسهم للترشح لمنصب الخلافة ورفضته جموع الأمة

(١) الشريعة الإسلامية لا القوانين الجاهلية ص ٨٨ .

لموقفه في الحرب العالمية الأولى وتحالفه مع الإنجليز ، وفي ذلك يقول شوقي :

لا تدفعوا برد النبي لعاجـــز كذاب يدفع دونه بالـــراح

بالأمس أوهى المسلمين جراحة واليوم مد لهم يد الجراح

كما رشح البعض الملك فؤاد ملك مصر لهذا المنصب الجليل وأشاعوا كذبا أنه من نسل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن المسلمين لم تنطل عليهم هذه الأكاذيب.

ووسط هذا الغضب والرفض الذي عم جماهير المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي أوحى الإنجليز إلى كتائبهم من المستشرقين ، فقاموا بالإيعاز إلى أحد أصفيائهم وهو قاض شرعي يدعى علي عبد الرازق فأخرج كتابه الذي سماه : «الإسلام وأصول الحكم» وزعم فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن زعيما سياسيا وأنه ليس سوى زعيم ديني وأن الخلافة ليست من الدين.

وثار المسلمون ضد هذه الأكاذيب ، وتمت محاكمة هذا الكاتب وتم طرده من وظيفته وإخراجه من زمرة العلماء ، كما قام كثير من العلماء بالرد على أكاذيبه وافتراءاته.

ولقد كان ممن رد على هذا الكاتب الزعيم المصري سعد زغلول الذي كان بجانب كونه محاميا فقد كان أيضا أزهريا درس في الأزهر وتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده فقد قال في رده الذي يعتبر حكم إعدام على مثل هذه الأفكار :

(لقد قرأت كتاب (الإسلام وأصول الحكم) بإمعان لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب فعجبت أولا : كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب في مثل هذا الموضوع؟

لقد قرأت كثيرا للمستشرقين ولسواهم فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدة كهذه : حدة في التعبير على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق ، لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعي أن الإسلام ليس دينا مدنيا؟ ولا هو بنظام يصلح للحكم؟ فأية ناحية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام؟ هل البيع؟ أو الإجارة؟ أو الهبة؟ أو أي نوع آخر من المعاملات؟ ألم يدرس شيئا عن هذا بالأزهر؟ ألم يقرأ أن أمما حكمت بقواعد الإسلام فقط عهودا طويلة كانت أنضر العصور؟ وأن أمما لا تزال تحكم بهذه القواعد وهي آمنة مطمئنة.

فكيف لا يكون الإسلام مدنيا ودين حكم؟

أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية؟

إن قرار هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ علي من زمرتهم قرار صحيح لا عيب فيه ، لأن لهم حقا صريحا بمقتضى القانون ، أو بمقتضى المنطق والعقل أن يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم ، وذلك أمر لا علاقة له مطلقا بحرية الرأي ، لقد فعل العلماء ما هو واجب وحق ، وما لا يجوز أن توجه إليهم أدنى ملامة فيه.

والذي يؤلمني حقا أن كثيرا من الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي والذين تحملهم ثقافاتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد سيتحيزون لمثل هذه الأفكار خطأ كانت أو صوابا دون تمحيص أو درس ، وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي وبين قواعد الإسلام الراسخة التي تصدى كتابه لهدمها) [٢]

---

(٢) الإسلام والسياسة ص ٧١ .